

(6-32)

الدولة الفلسطينية في التكتيك الأمريكي

كانت الثورة الفلسطينية قد بلغت أوجها في القدرة والانتشار والخروج من سلسلة المحاولات المختلفة لتصفيتها أو تحجيمها في الأردن ولبنان، وكان دعم الرئيس عبد الناصر للثورة الفلسطينية دون حساب، فهو القائل "ان الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى"، كان هذا رداً على مقولة إمبريالية ترددت ان "إسرائيل وجدت لتبقى". كان الخطر الذي تشكله الثورة الفلسطينية على مستقبل وجود الكيان الصهيوني أكبر من الخطر الذي تشكله الأنظمة العربية الأخرى التي كان شعارها إزالة آثار العدوان، كما جاء في نداء الرئيس عبد الناصر للرئيس نيكسون في أيار 1970 يناشده أن يصدر أوامره لإسرائيل بالانسحاب، وأن يكف عن مساعدتها ليتمكن العرب من تصفية آثار العدوان، كانت شعارات الثورة الفلسطينية الحاسمة هي تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني. كان الرئيس عبد الناصر يعلن أنه يريد تصفية آثار العدوان بينما الثورة الفلسطينية تعلن أنها تريد تصفية العدوان من جذوره، فلماذا لا تتدخل الإمبريالية لتدق الأسف بين الثورة الفلسطينية ومساندها الأكبر عبد الناصر..؟

كان الرئيس جمال عبد الناصر يدرك جيداً طبيعة الاستراتيجية الثورية لحركة (فتح) وللمنظمات الفدائية المقاتلة وقد دعم الاتجاه الذي كان يرى ضرورة تسلم القوى المقاتلة قيادة المنظمة. فقد قال في كلمته التي افتتح بها الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني في الأول من شباط/ فبراير 1969 ما يلي (أن ازدياد الدور الذي تلعبه المقاومة كان وسيبقى عاملاً ذا أهمية قصوى في معركة الأمة العربية.. وأن الجمهورية العربية المتحدة تحترم الموقف الذي اتخذته المقاومة عندما رفضت قرار مجلس الأمن رقم 242 ... إن للمقاومة الحق برفض هذا القرار. قد يكون هذا القرار كافياً لإزالة آثار عدوان حزيران - يونيو 1967، لكنه ليس كافياً فيما يتعلق بمصير الشعب الفلسطيني، اننا نرفض تفسيرات مشكلة اللاجئين التي تتوقف عند حدود العواطف الإنسانية والإحسان) (46).

كان موضوع الدولة الفلسطينية والكيان الفلسطيني مدار بحث داخل أوساط الكيان الصهيوني وقد تناولت الصحافة الصهيونية والعالمية هذا الموضوع بأوجهه المختلفة... ففكرة الحل الفلسطيني لم تكن بالنسبة للعدو الصهيوني في أي وقت من الأوقات سوى ورقة تكتيكية يلعبها بهدف تصفية الموجود الفلسطيني، ولقد عبر المجلس الوطني الفلسطيني في قرارات دورته الخامسة عن الموقف الرسمي للمنظمة من تلك الطروحات الصهيونية المشبوهة حيث قرر (التصدي بحزم لكل المحاولات المشبوهة التي تستهدف إنشاء كيان فلسطيني زائف يهيمن عليه الاستعمار والصهيونية) (47).

الدولة الفلسطينية في التكتيك الأمريكي:

وجدت السياسة الأمريكية منفذاً تحاول منه العبور لخلق الإرباك والتشردم داخل الساحة الفلسطينية. وبدأت الحرب النفسية تتخذ شكل التبنّي الأمريكي شبه الرسمي لتكتيكات الصهاينة الهادفة إلى تفتيت الساحة الفلسطينية وتمزيقها حول طروحات وهمية، ويعبر المقال الذي نشرته مجلة جون أفريك

في الأول من حزيران 1969 بقلم مايك سهيل عن ابعاد الحرب النفسية الموجهة ضد الثورة الفلسطينية. والمقال بعنوان فلسطين ست نقاط نفسية جاء فيه:

من جديد دار الحديث حول السيد نورمان داسي المختص بالحرب النفسية، والذي شغل في أوروبا، وأثناء الحرب العالمية الأخيرة مهام إدارة العمل النفسي كعضو في الأركان العامة التابعة للجنرال ايزنهاور، ودار الحديث عنه اليوم بصفته عضواً في اتحاد أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكيين.

"وفي الواقع، فقد أخذ السيد داسي بادرة يمكن أن يكون لها تأثير ما في المستقبل، فقد وجه إلى وزارة الخارجية الأمريكية وإلى السيد يوست شخصياً نسخة عن "التصريح الذي يتضمن إنشاء جمهورية فلسطينية مستقلة". وقد وجه السيد يوست ذلك التصريح إلى كافة الشخصيات الفلسطينية الهامة مشيراً إلى أنه يتمتع ببركة إدارة نيكسون.

"كما أشار إلى أنه إذا اتفق الزعماء الفلسطينيون فيما بينهم، والفوا حكومة مؤقتة للجمهورية الفلسطينية المستقلة، فستلقى تلك الحكومة دعماً قوياً من هيئة الأمم".

"وهذه البادرة هي بادرة جديّة؟ تعترف الأوساط الدبلوماسية الأمريكية أنها اطلعت على هذا التصريح ولكنها تتجنب الإدلاء بأي تعليق لكي لا تعطى أهمية أكثر مما تستحق حقاً".

"ومن الصعب إذن أن نعرف المستقبل الذي سيلاقيه هذا النص الذي هو بحد ذاته عمل نفسي واقع، بل وعمل تسميم، وهو يقترح:

1. أن تمنح "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفلسطينية المستقلة" مهلة سنة كافية لتسيير حركة الدولة وتنظيم الانتخابات.
2. أن تقوم تلك الجمهورية على الأراضي التي خصصها لفلسطين قرار التقسيم لعام 1947.
3. أن لا يكون هناك أية قوة مسلحة، وإنما قوة بوليس بسيطة لتلبية المتطلبات المدنية للأمة الجديدة.
4. توجيه نداء إلى المنظمة العالمية "يدعوها إلى احترام التزاماتها بتنفيذ قرار التقسيم لعام 1947 وذلك للسماح للأمة الفلسطينية" بالوصول بسرعة إلى سيادتها على كافة الأراضي التي منحها لها قرار التقسيم.
5. توجيه طلب حسب الأصول إلى هيئة الأمم المتحدة لقبول الدولة الجديدة كعضو يتمتع بكافة الحقوق ومستعد لاحترام أنظمتها وللعمل على فرض احترام تلك الأنظمة.
6. أن تعبر الحكومة المؤقتة عن شكر الأمة الجزيل لكافة الفلسطينيين الأحياء منهم والأَمْوات ولأصدقائها وأخوتها المخلصين: العربية المتحدة والعراق والأردن وسورية ولبنان الذين ساهموا في معركتها لتحقيق انتصار قضيتها (40).

تستهدف هذه القنبلة النفسية التي تم إرسالها إلى عدد من قادة المقاومة، كما تشير المجلة، إلى جانب إرسالها إلى شخصيات فلسطينية تقليدية مثل أنور نسيب والشيخ الجعبري وحكمت المصري وأنور الخطيب، فلقد انطوت صفحة هذه القنبلة النفسية تحت هدير تصعيد الكفاح المسلح الذي طغى في تلك المرحلة، ولكن الأبعاد النفسية التي تركتها إشارة إلى أن الإدارة الأمريكية تتبنى إقامة جمهورية فلسطينية مستقلة كانت تستهدف أن يبدأ الشرح أول ما يبدأ داخل الساحة الفلسطينية، والتي خرجت لتوها من مجلس وطني قرر التصدي بحزم لمثل هذه المحاولات المشبوهة وإلى جانب ذلك تستهدف تعميق الشرح والخلاف بين الثورة الفلسطينية مع النظام الأردني.

وقد أخذت بعض الصحف الإمبريالية تروج لمشروع الدولة الفلسطينية، فقد جاء في الأيكونومست البريطانية بتاريخ 19 تموز 1969 ما يلي:

(ان فكرة إيجاد دولة فلسطينية لا تشكل خطوة أولى إذا لم يكن هناك أي إنسان يعمق جذورها ويشجعها، ومع ذلك فهي السبيل الوحيد الذي يجعل الفلسطينيين والعرب الذين يدعمونهم يتحولون عن الأفكار الأكثر تخريبية، وصحيح أن هذه الفكرة قد لا تتجح، ولكنها لم تعط حتى الآن الفرصة لإثبات عدم قدرتها على النجاح علماً بأن جميع الأفكار الأخرى قد أعطيت مثل هذه الفرصة) (49).

لم تستطع تكتيكات العدو الصهيوني المسنودة من أدوات الحرب النفسية الأمريكية أن تحدث الشرح المطلوب داخل الساحة الفلسطينية، فقد كان التمسك باستراتيجية الكفاح المسلح وممارستها يصهر كل أنواع الخلافات في بوتقة الثورة. واتخذ التكتيك أسلوباً جديداً يهدف إلى الدفع باتجاه الوقعة التصادمية بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني لم يكن أساس الخلاف بين الثورة والنظام في الأردن بنفس السهولة التي كان عليها الوضع في لبنان حيث تم تسوية الخلافات بإشراف الرئيس عبد الناصر بسهولة وتم توقيع اتفاقية القاهرة عام 1969 أما بالنسبة للأردن، النظام الذي يحكم أغلبية فلسطينية، فقد كان زرع الأسافين بينه وبين الثورة أكثر سهولة بالنسبة للعدو الصهيوني الإمبريالي.. كان الحديث عن الحل السلمي قد وصل عند الصهاينة إلى درجة الدعوة لتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية.. وأخذت فكرة الوطن البديل تطرق أبواب الثورة وراحت الدبلوماسية الأمريكية تتشط لاقتناع القيادة الفلسطينية بإنشاء حكومة فلسطينية مؤقتة (50).

وجاء مشروع روجرز الجديد يحمل في طياته كل المكر والخداع لتميرير المؤامرة، وكان من الضروري لإنجاح المؤامرة وزرع الشقاق العربي أن تعلن "إسرائيل" عن موافقتها على المشروع. وكانت أحداث 7 حزيران 1970 قد هزت أركان النظام الأردني وبلغت الثورة الفلسطينية أوج قوتها الشعبية المدعومة من الرئيس عبد الناصر. وجاء إعلان موافقة مصر على مشروع روجرز في 7 آب 1970 فخلق إرباكاً كبيراً داخل صفوف الثورة الفلسطينية نفسها.

وجد النظام الأردني نفسه أمام قرار أمريكي محتواه "كل نظام تتواجد فيه الثورة الفلسطينية المسلحة عليه أن يقوم بتصفيته، وكل نظام يرفض أو يعجز عن القيام بهذه المهمة سنقوم نحن بتصفيته".

واستغل النظام الأردني التعارض بين الثورة الفلسطينية والرئيس عبد الناصر فكانت محاولة التصفية في أيلول، وبذل الرئيس عبد الناصر كل جهده لإنقاذ الثورة الفلسطينية وفرض اتفاقية القاهرة، التي وقعها الرئيس جمال عبد الناصر بدمه وهو يودع العالم تاركا فراغاً لا يزال قائماً حتى الآن.

واتخذ التكتيك الأمريكي شكلاً جديداً بهدف استكمال فصول مؤامرة تصفية الثورة الفلسطينية التي جمعت قواتها في الأحراش، كانت قواعد المقاتلين في سوريا ولبنان إضافة إلى ما وصل إليها من قوات بعد الخروج من عمان قد شكلت جيشاً شعبياً كبيراً أضيفت إليه الآلاف من الجنود الذين تركوا الجيش الأردني والتحقوا بالثورة في إطار قوات اليرموك، كان من شأن كل هذه القوى أن تحدث للعدو الصهيوني إرباكاً شديداً، ولكن القرار الأمريكي كان لا يزال سارياً، فالنظام الأردني الذي استطاع تصفية وجود الثورة في عمان عليه أن يستكمل ذلك في الأحراش. أما النظام السوري الذي دعم الثورة وساندها وكان انسحابه قد تم تحت تهديد التدخل العسكري الإسرائيلي أو الأمريكي، فقد دفع الثمن بإحداث التغيير الذي ابرز وزير الدفاع حافظ الأسد بوصفه الوحيد الذي عارض الدخول إلى الأردن.

يقول كوانت (بدأت الاتجاهات في فترة ما بعد أزمة الأردن إيجابية، ففي سوريا تم اقضاء تلك الزمرة من حزب البعث التي كانت لها علاقة وثيقة بالتدخل في الأردن بواسطة الفريق حافظ الأسد في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1970، وبدأ القادة السوريون الجدد أكثر اعتدالاً أو على الأقل أكثر حذراً من

نظام الحكم السابق (51).

وأطلق الأمريكان تحدياً جديداً للنظام الأردني، جاء على شكل مشروع أمريكي معروض بصورة رسمية على القيادة الفلسطينية عبر مجموعة الدراساتيين الأمريكيين المتخصصين في المنازعات الدولية والمهتمين بإحلال السلام، تحقيقاً لرسالة الكويكرز. وعرفت هذه المجموعة باسم بعثة فيشر تابعت نشاطها في الفترة ما بين أيلول 1970 وسقوط الأحرار في تموز 1971 وتكونت البعثة من:

1. البروفسور روجر فيشر، "عقل المجموعة"، وهو أستاذ القانون في جامعة هارفرد واختصاصي المنازعات الدولية. وكان فيشر يضيف في تعريف نفسه أنه "... صديق شخصي للمستتر هنري كيسنجر، مستشار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لشؤون الأمن القومي، وأحد كبار معاونيه في موضوع الشرق الأوسط".
2. لاندروم بولينغ، رئيس كلية إرلهام في ريتشموند بولاية انديانا الأمريكية، وأحد المساهمين الرئيسيين. تأليف كتاب "البحث عن السلام في الشرق الأوسط" الذي يعتبر بمثابة الأرضية الفكرية والسياسية لمهمة البعثة وقد صدر عام 1970 نتيجة لمساهمات قدمتها فروع منظمة الكويكرز في أمريكا وكندا وبريطانيا.
3. بول جانسون وزوجته جين، ممثلي جماعة الكويكرز في الشرق الأوسط وقبرص.
4. جورج فرايتون الابن، وهو؟؟ يعمل كمساعد لفيلسوف في البحوث، بجامعة هارفرد.
5. جوتليب، وهو يهودي، ولكنه يدعي أنه غير صهيوني، مؤكداً ادعاءه بالعمل في الكويكرز.

وقد حرصت البعثة على التأكيد، أن هدفها الآتي هو "إشراك الصوت الفلسطيني، بصورة من الصور، في الحوار الدولي الدائر حول أزمة الشرق الأوسط، وبالتحديد في المناقشات الجارية بإشراف هيئة الأمم المتحدة وتلك المتفرعة عنها، بهدف الوصول إلى تسوية سياسية لهذه الأزمة المعقدة".

وذكرت البعثة أنها "مهتمة في البحث عن السبل الناجحة لإيصال هذا الصوت الفلسطيني إلى سائر الأطراف" وأنها "تريد أن تعرف ما هو الحد الذي يمكن أن تقبل به الثورة الفلسطينية كبديل عن الكفاح المسلح".

وتستدرك البعثة قائلة ما مفاده:

"نحن ندرك صعوبة أن تقدم الثورة على الكشف عن هذا الحد الأدنى المقبول من قبلها لكننا نعتقد أنه من الممكن أن نتحدث نحن وأن نناقش الأمور معهم، حتى إذا ما توصلنا إلى معرفة ذلك الحد الأدنى وطرحناه علنا لقي قبولا، بمضمونه الأساسي، ان هدفنا يتلخص في استكشاف الآفاق وفي التمهد لتوافر حلول مبدئية مقبولة".

وانطلاقاً من هذا الإدراك، واستخلاصاً من واقع المناقشات، تزعم البعثة أنها توصلت إلى الاستنتاج التالي:

"تعتقد البعثة أن الحد الأدنى الذي تقبل به الثورة يتمثل في إقامة دولة فلسطينية في الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن وقطاع غزة... ومن الضروري أن نعثر على وسيلة تتمكن معها الثورة من المشاركة فيما يجري من مباحثات دولية، كمثلة للشعب الفلسطيني، حول هذا الموضوع".

وأبرز النقاط التي استخلصتها البعثة مما سمعته ورأته خلال جولتها هي "تردد حركة المقاومة في

استغلال الوسائل والأدوات السياسية والعسكرية المتوفرة لديها، للتأثير المباشر والفعال على الحكومات والشعوب، وفشلها في تطوير برنامج سياسي نشيط ومرن، نتيجة لهذا كله - تقول البعثة - بقي الصوت الفلسطيني خافتاً، وبالتالي غير مؤهل لأن يكون مسموعاً بالقدر الكافي، وان "غياب البرنامج السياسي المتطور قد أضعف فعالية التهديد بكفاح مسلح طويل الأمد"، هذه الممارسة "الضيقة الأفاق تسببت في إيصال حركة المقاومة إلى المأزق الحرج الذي تعيش فيه منذ شهر أيلول" و "عليها الآن أن نختار واحداً من أمرين: غما أن تمارس الثورة الكاملة، بمعنى أن تختفي تحت الأرض وأن تبدأ من جديد حرباً ضد إسرائيل والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في أن واحد.. وأما أن تقبل بتسوية يحققها الآخرون، وهذا لا يعني شيئاً آخر غير الاستسلام. وتزعم البعثة أن مهمتها هي التنقيب والعثور عن طرق غير مسدودة أو مشاريع حلول تقع بين هذين النقيضين: الاستسلام النهائي والثورة الشاملة" (52).

الاستقلالية الفلسطينية:

كانت أحداث أيلول الدامية وما رافقها من شرخ نفسي عميق بين النظام الأردني والشعب الفلسطيني قد عززت مفهوم الاستقلالية الفلسطينية والتشبت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني والتأكيد تحت كل الظروف على رفض عودة الضفة الغربية من جديد لتحكم من قبل النظام الأردني، وبدأ الحديث عن الدولة الفلسطينية مدار البحث اليومي للفلسطينيين في الأرض المحتلة وخارجها، ولقد أشارت صحيفة الجارديان في 12 نيسان 1971 ان (الذي ابتداءً كجدال لإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية لا يحتمل أن يقف عند هذا الحد. إن الضفة الغربية لا تكان تكون من الكبر بشكل كاف لتشكّل كيانا قابلاً للحياة، وقادراً على امتصاص جميع اللاجئين الذين ربما يعتبرونه وطنهم. وما دامت الضفة الشرقية - كدولة مستقلة - لا تشكل كذلك كيانا قابلاً للحياة، وانها نصف فلسطينية على كل حال، فإن اثاره مسألة الدولة الفلسطينية ستصبح في النهاية اثاره مسألة ابدال المملكة الهاشمية للأردن بجمهورية فلسطين). وهذا هو نفس ما توصلت إليه بعثة فيشر.

كان مجرد هذا الطرح الذي يعبر عن موضوع الوطن البديل هو أكثر ما يورق الملك حسين وفي الوقت نفسه يقدم له المبرر لاستكمال عملية تصفية الوجود الفدائي في الأردن تصفية كاملة، لقد وصل الحد بالملك ان ارسل قبل ذهابه إلى واشنطن في نوفمبر 1970 رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب قال فيها: (يتردد في الأجواء بوضوح اقتراح يبدو أن بعض الدول الكبرى تتبناه لإقامة دولة فلسطينية تضم على ما نعتقد جزءاً كبيراً من الضفة الغربية، وليست الضفة الغربية بكاملها، وقطاع غزة، وذلك كجزء من تسوية شاملة ونهائية للقضية الفلسطينية، وكشرط لتمرير تلك التسوية.. وتقول بعض أوساط المقاومة أن هذا الاقتراح قد لقي حماساً ملموساً لدى بعض الدول العربية، وان ذلك الاقتراح في رأي تلك الدول يشكل صيغة مناسبة تساعد على إيجاد حل أو مخرج من مأزق القضية الفلسطينية، وقد توفرت لدى السلطات الأردنية معلومات بأن عدة دول عربية قد اتصلت ببعض الدول الكبرى ونقلت إليها موافقتها المبدئية على إنشاء الدولة الفلسطينية المقترحة أو إقامة حكومة فلسطينية في المنفى أو غير ذلك من الصيغ المشابهة، واستحسانها للفكرة، وان بعضها قد اقترح على دولة كبرى أو أكثر من أجل إقناع المبعوث الدولي بالبدء باتصالات مع الفلسطينيين وإجراء محادثات معهم في نطاق محادثات المرتقبة مع الدول المعنية في الشرق الأوسط) (53).

وتأكيداً لهذه الرسالة التي لم تنشر علناً إلا في نيسان 1971 أكد الملك حسين للصحفيين في واشنطن في مطلع ديسمبر 1970 أن (مشروع انشاء دولة منفصلة للفلسطينيين هو الآن قيد الدرس في العالم العربي على أعلى المستويات) (54).

ولكن الملك حسين عاد من واشنطن بتأكيدات من الرئيس نيكسون بالتمسك بمشروع روجرز وعدم تعديله وتأكيد ان (الولايات المتحدة الأمريكية لن تدعم إنشاء دولة فلسطينية في الضفة التي يحتلها الإسرائيليون، ومقابل ذلك تنتظر الحكومة الأمريكية من الملك الأردني الا يتراجع عن تعهده بإعطاء نظام الاستقلال الذاتي للاجئين الموجودين في الضفة المذكورة إذا أراد هؤلاء ذلك) (55).

لقد استخدم شعار الدولة الفلسطينية من قبل الأوساط الأمريكية لأسباب تكتيكية هدفها إنهاء وجود الثورة الفلسطينية وتصفيتها، وقد نجح الملك حسين في تصفية الوجود العلني للثورة الفلسطينية في الأردن مما أدى إلى إثارة النزعة الإقليمية بين الفلسطينيين والأردنيين وإعطاء المبرر لزعماء الأرض المحتلة بتأييد مشروع الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية والقطاع، ونتيجة للإعلان عن مشروع المملكة العربية المتحدة الذي يلغي الشخصية المستقلة للشعب الفلسطيني فقد تعمق الشرح مع منظمة التحرير الفلسطينية لدرجة مناداة بعض فصائل المقاومة علنا بإسقاط النظام.

كان الأسد قد التزم بعدم دعم المقاومة في الأردن ومنع أية حركة لقوات الثورة المتواجدة في سوريا باتجاه دعم القوات المحاصرة في أحرش دبين وعجلون، وأصبح المطلوب من النظام السوري أن يقوم بدوره بتصفية الثورة الفلسطينية المسلحة المتواجدة على أرضه انطلاقاً من القرار الأمريكي، ولقد استطاع النظام السوري أن يمنع القيام بالعمليات العسكرية في الجولان أو عبرها إلى الأرض المحتلة، وأصبحت استقلالية العمل الثوري الفلسطيني على الأرض السورية مهددة، مما دفع بالأخ أبو عمار أن يرفع شعار الجبل الجبل... حيث كانت ثلوج جبل الشيخ وعرقوب لبنان هي الملاذ الذي فيه تمكنت الثورة أن تحافظ على استقلالها وتمارس كفاحها المسلح بعيداً عن الاصطدام بأية قوة عربية، واستمر القرار الأمريكي بتصفية الثورة يطاردها في لبنان، وكان على النظام اللبناني أن يقوم بهذه المهمة فقام في مطلع أيار 1973 بمحاصرة مخيمي صبرا وشاتيلا محاولاً إعادة مسلسل أيلول بإخراج المقاتلين وتصفية الميليشيا تمهيداً لعملية تجميعهم في جنوب لبنان لتكرار مؤامرة الأحرش. ولكن النظام اللبناني كان أضعف من أن يقوم بالمهمة، وبرزت الحركة الوطنية اللبنانية مسانداً وحامياً للثورة الفلسطينية مما أسقط في يد النظام وجعل القرار الأمريكي يتجه نحو تصفية النظام اللبناني إذا بقي عاجزاً عن القيام بمهمة تصفية الثورة الفلسطينية المسلحة.

مخطط كيسنجر التصفوي وصمود الثورة:

جاءت حرب أكتوبر 1973 لتفرض تحريكا وخروجاً من حالة اللاسلم واللاحرب. وكانت المفاجأة قاسية بالنسبة لقادة الكيان الصهيوني الذين تعودوا أن يكونوا البادئين في شن الحروب وتوجيه الضربات الاجهاضية، لقد وقعت الضربة على رأس دايان الذي فقد سيطرته إلى الحد الذي جعله يقترح على رئيسة الوزراء جولدا مائير بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود 1967، ولكن جولدا مائير وجدت الحل في التوجه نحو الحامي الاستراتيجي لوجود "إسرائيل"، إلى الولايات المتحدة، التي بادرت فوراً بإقامة جسر جوي لنقل الآليات والطائرات والأجهزة الضرورية وطواقم الخبراء وكل ما من شأنه أن يعيد التوازن ويؤكد طبيعة الدور والقدرة الأمريكية على تأمين حماية وجود الكيان الصهيوني. وقد استطاعت الثورة الفلسطينية أن تفرض وجودها الفاعل في القتال على الرغم من طبيعة المعارك النظامية الضارية التي وقعت في الجولان وسيناء.

وجاء الإقرار بدور منظمة التحرير على لسان اهرن ياريف وزير الإعلام الصهيوني الذي صرح أن الفلسطينيين قد فتحوا جبهة ثالثة ضد "إسرائيل".

بدأت المداولات في مجلس الامن لاتخاذ قرار بوقف إطلاق النار. وتم اجتماع وزراء الخارجية

العرب واتفق على أن يتوجه وزراء خارجية السعودية والكويت والجزائر والمغرب للالتقاء بالرئيس نيكسون ممثلين لوزراء الخارجية العرب، وعرضوا عليه حسب الاتفاق العربي ضرورة العمل على تحقيق انسحاب "إسرائيل" من كافة الأراضي العربية المحتلة، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني مع ضرورة امتناع الولايات المتحدة عن دعم العدوان الإسرائيلي، وكان رد الرئيس نيكسون أنه سيبدل جهده من أجل تحقيق السلام وتحقيق الانسحاب ولكنه أضاف أنه (إذا حدث اعتداء على الكيان الإسرائيلي فإن الولايات المتحدة سوف تتدخل لحماية إسرائيل) (56).

(واجتمع وزراء الخارجية العرب مرة أخرى بهنري كيسنجر وزير الخارجية. ودارت مناقشة حول خط الانسحاب، فذكر كيسنجر أن انسحاب إسرائيل إلى خط 5 يونيو 1967 يشكل خطراً على إسرائيل. وعندما طالب الوزراء العرب بحل المشكلة الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني، ذكر كيسنجر أن هذا الحل يؤدي إلى القضاء على إسرائيل أو على الأردن ولهذا فهو لا يرى قيام دولة فلسطينية على الإطلاق) (57).

لقد تحكمت أفكار كيسنجر وموقفه من القضية الفلسطينية ومن الدولة الفلسطينية بالسياسة الأمريكية بشكل مطلق. كان اهتزاز مؤسسة الرئاسة بسبب استقالة سييرو اغنيو نائب الرئيس ومن ثم فضيحة ووترجيت التي أطاحت بالرئيس قد وضعت مقدرات أمريكا في أحضان الصهيوني كيسنجر، فالرئيس فورد الذي لم ينتخب من الشعب بأي شكل من الأشكال، ظل أضعف من أن يواجه كيسنجر المدعوم من مؤيدي "إسرائيل" في الكونغرس.

أصبح واضحاً لمنظمة التحرير أن مخططات كيسنجر ومشاريعه تستهدف أول ما تستهدف تصفية الثورة الفلسطينية وتمير مشروع التسوية الإمبريالي في ظل غياب رأي عام دولي يساند الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فقامت المنظمة بوضع مشروع مرحلي يشكل الخطة الاعتراضية للمشروع الإمبريالي التصفوي، وقد أقر هذا المشروع في المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الثانية عشرة، في 9 حزيران 1974 وعرف بالبرنامج السياسي المرحلي، برنامج النقاط العشر برنامج السلطة الوطنية، حيث نصت النقطة الثانية كما يلي (تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي تم تحريرها وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله) (58).

كان قرار إجماع القمة العربية في الرباط في 30 أكتوبر 1974 بأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هو أكثر ما أزعج كيسنجر وأربك مشاريعه لدرجة أنه اعتبر أن القضية تحتاج إلى (خياط) جديد. وبلغت المرحلة ذروة انجازاتها بعد أن القي الأخ أبو عمار خطابه التاريخي في الجمعية العمومية في 13 نوفمبر 1974، حيث أصدرت الجمعية قراراً في 22 نوفمبر يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية وقبول م.ت.ف في الجمعية العمومية بصفة مراقب. وقد أيد القرار 89 دولة وعارضته ثمان دول من بينها أمريكا وإسرائيل.

وبدأ مسلسل كيسنجر التأمري لتفسيخ التضامن العربي عبر عروض الحلول الجزئية على مصر من جهة وعلى سوريا من جهة أخرى، محاولاً عزل القضية الفلسطينية لتضيع تحت أقدام تلك الصفقات، وقد عبرت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان أصدرته في 26 شباط 1975 عن استيائها من المشروع الأمريكي الذي يسعى لإجراء حل جزئي ومنفرد بين مصر وإسرائيل مستهدفاً مقايضة جزء من الأرض العربية المحتلة بالقضية العربية القومية كلها. وضرب الثورة الفلسطينية وطعن حركة التحرير العربية، خطوة بعد خطوة، واتهم البيان كيسنجر بأنه يسعى لضرب التضامن العربي وتفتيت وتمزيق القضية العربية.

وكاد البيان أن يؤدي إلى قطيعة بين مصر والمنظمة، ويشير محمود رياض الأمين العام السابق للجامعة العربية في مذكراته أنه عندما بحث الموضوع مع الأخ ياسر عرفات أجابه (ان بيان المنظمة كان موجهاً ضد سياسة الولايات المتحدة التي تعبر عنها محاولات كيسنجر المستمرة للإيقاع بين الدول العربية... أضاف ياسر عرفات مؤكداً أنه بطبيعة الحال لا يعترض على انسحاب إسرائيل إلى الممرات في سيناء وهو الأمر الذي أبلغته المنظمة إلى وزير خارجية مصر فعلاً، إلا أنهم يخشون من شيء مؤكد وهو أن ينجح كيسنجر في هذه الحالة في استخلاص ثمن سياسي ضخم وضار من مصر لن تستفيد منه سوى "إسرائيل". وهذا الثمن هو خروج مصر عملياً من المعركة قبل ضمان التوصل إلى سلام شامل، وأضاف ياسر عرفات قائلاً: ان الرئيس السادات قد أكد لي من قبل نقلاً عن وعود كيسنجر بأن إسرائيل سوف تنسحب من الضفة الغربية في اتفاق لفض الاشتباك على غرار ما جرى في الجبهتين المصرية والسورية، إلا أن هذا لم يحدث، الأمر الذي يؤكد عدم جدية كيسنجر في الوعود التي يعطيها) (59).

كانت شروط "إسرائيل" تقف عقبة أمام نجاح سياسة الخطوة خطوة التي اعتمدها كيسنجر، فقد ضبت مقابل خطوة انسحاب من جانبها أن تحصل على كل أوراق الضغط المصرية. واشترط مقابل انسحاب محدود من سيناء أن تقوم مصر بتوقيع اتفاق منفصل معها (لا يكون مرتبطاً باتفاقات مع أطراف عربية أخرى، وأن توافق مصر على مرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، وحرية التنقل للأفراد بين مصر وإسرائيل وإنهاء حالة الحرب وإنشاء منطقة عازلة بين القوات العسكرية لكلا الجانبين) (60).

وكان من الطبيعي أن ترفض مصر ذلك مما وضع سياسة الخطوة خطوة مع مصر في طريق مسدود. وقد حاول كيسنجر أن يمارس هذه السياسة مع سوريا التي كانت تتطلع إلى الحل الشامل، كما جاء في تأكيدات الرئيس نيكسون عندما التقى الرئيس الأسد في دمشق، وفي لقاء مع مجموع رياض (أشار الرئيس الأسد إلى دور كيسنجر في عرقلة الحل الشامل، فذكر بأنه عندما استقبل كيسنجر في دمشق بعد تنحي نيكسون عن الرئاسة، بدأ كيسنجر في الحديث عن سياسة الخطوة خطوة دون الالتزام بالحل الشامل، فرد عليه الرئيس الأسد: معنى ذلك أنكم تتحللون من التزاماتكم السابقة بالحل الشامل الذي تعهد نيكسون بالعمل على تحقيقه على مراحل عند زيارته لي في دمشق، وعندما حاول كيسنجر التشكيك في ذلك القول أمر الرئيس الأسد بالاتيان بمحضر الباحثات مع نيكسون، وعندئذ سارع كيسنجر إلى القول أن هذه كانت سياسة الرئيس السابق، والآن فهو يعبر عن سياسة الرئيس الحالي، فعلق الأسد أن ذلك يدعو إلى عدم الثقة في أي تعهدات أمريكية وعدم الثقة فيما يقوله أي مسؤول أمريكي حتى ولو كان رئيس الولايات المتحدة) (61)

استغل الرئيس فورد فشل سياسة الخطوة خطوة وحالة الاستياء والاحباط التي وصل إليها كيسنجر نتيجة عودة حالة التضامن العربي، فعمد إلى محاولة استعادة هيبة مركز الرئاسة بإعادة تقويم سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للشرق الأوسط بالاعتماد على آراء وأفكار مجموعة من السياسيين البارزين والعارفين بشؤون الشرق الأوسط، وذلك لتقديم مقترحات حول السياسة التي يجب اتباعها في المنطقة. وفي أول إبريل 1975 دعا هذه المجموعة وكان من بينهم كل من (دين راسك، وجورج بول، وسايروس فانس وروبرت ماكنمارا وبيتر بترسون، وجورج مالكوي وافريل هاريمان ووليم سكرانتون وآخرين...

وكان معظمهم يرى أن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تقتضي السعي نحو سلام شامل يقوم على انسحاب إسرائيل من كافة الجبهات وتنفيذ كافة بنود القرار 242، وكان جورج بول قد سبق له أن انتقد سياسة الخطوة خطوة التي يمارسها كيسنجر، وسجل علناً أنها سياسة فاشلة، وأنه من الأجدر أن تركز الولايات المتحدة جهودها من أجل التسوية الشاملة) (62).

وتوصلت المجموعة إلى وضع مشروع البدائل الثلاثة الذي طرحه الرئيس فورد وهي إما العودة لاستئناف دبلوماسية الخطوة خطوة، أو إجراء تسوية كاملة بين مصر وإسرائيل أو الدعوة لمؤتمر السلام في جينيف على أن تدعو الولايات المتحدة إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية مع تقديم ضمانات قوية لأمن إسرائيل، وكانت غالبية أعضاء المجموعة السياسية يحذون العودة إلى مؤتمر جينيف من أجل تحقيق السلام الشامل. لم يسلم كيسنجر بالهزيمة أمام المشروع وتحرك لإفشاله على جبهتين الأولى في الكونغرس، والثانية في لبنان. فقد استطاع تجميع 76 توقيعاً من أعضاء مجلس الشيوخ يطالبون فيها فورد بعدم القيام بأي ضغط على إسرائيل لإجبارها على حضور مؤتمر جينيف (فلم يبق أمامه سوى الموافقة السياسية التي اعترف الجميع بعدم جدواها وهي سياسة الخطوة خطوة لأنها السياسة الوحيدة التي ترضى عنها إسرائيل وتسمح لها بالتحكم في الموقف) (63).

أما في لبنان فقد انفجر صاعق الحرب الأهلية في 13 نيسان حين أقدمت الكتائب بالاعتداء على حافة نقل فلسطينيين من تل الزعتر أثناء مرورها في عين الرمانة. وكانت الاستعدادات والتحشدات للقوى السياسية المارونية المعادية للثورة الفلسطينية بقيادة حزب الكتائب قد ابتدأت منذ فشل الجيش اللبناني بتصفية المقاومة في مطلع أيار 1973.

وهكذا استطاع كيسنجر أن يشعل في المنطقة حرباً أهلية قدرة تمكن تحت دخانها من العودة إلى فرض سياسة الخطوة خطوة. والعودة إلى جر مصر إلى الحل الجزئي واشترطت إسرائيل مقابل توقيعها على ما يسمى باتفاقية سيناء الثانية في 4 سبتمبر 1975 أن توقع أمريكا معها ثلاث اتفاقيات أولها: أن تتعهد أمريكا بتقديم معونات عسكرية ضخمة وأسلحة متطورة من بينها طائرات أف-16 وصواريخ بيرشنج وثانيهما أن تتعهد أمريكا بتقديم معونة اقتصادية سنوية ضخمة لإسرائيل والتعهد بإمدادها باحتياجاتها البترولية أما التعهد الأخير فيشتمل على التزامين لخصمها سايروس فانس بأن على الولايات المتحدة أن تنسق في المستقبل مع إسرائيل أي اقتراحات أمريكية للسلام، وأن تمتنع عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو أن تتفاوض معها إلى أن تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود وتقبل القرارين 242، 338 ولقد فسر الإسرائيليون الالتزام الأول بأنه حق النقص (الفيتو) على تقديم الولايات المتحدة أفكاراً للسلام إلى العرب، أما الالتزام الثاني، فيما كان حيويًا لثقة إسرائيل في الولايات المتحدة كوسيط، فقد كان من شأنه أن يجعل مهمتنا في إيجاد طريقة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية قريبة من المستحيل، في وقت كادت فيه المسألة الفلسطينية تصبح مسألة مركزية) (63).

وهكذا استطاع كيسنجر أن يترك خلفه من الألفاظ، التي لا يعرف غيره خريطة توزيعها، ما يكفي لعرقلة مسيرة أية إدارة تحاول الاقتراب من قضية الشرق الأوسط بعيداً عن سياسة الخطوة خطوة.

سنستعرض في العدد القادم كيف حاول كارتر ووزير خارجية سايروس فانس العودة إلى سياسة مؤتمر جنيف والحل الشامل، وكيف حولتهم الغام كيسنجر إلى سياسة كامب ديفيد، وكيف وصل رونالد ريغان إلى البيت الأبيض ليجعل الحرب الباردة أكثر حرارة بدعم العدوان الصهيوني على الثورة الفلسطينية ولبنان ثم ينقل الصراع من الاتحاد السوفييتي إلى الفضاء عبر برنامج حرب النجوم وكيف نقلت البريسترويكا العالم من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة السلام الباردة والاتفاق على الوفاق وكيف فرضت الانتفاضة أن يعلن الملك حسين فك الارتباط مع الضفة الغربية ومع انعقاد المجلس الوطني وعلى ضوء المتغيرات في الساحات الفلسطينية والعربية والدولة جاء قرار إعلان الاستقلال وبرنامج السلام الفلسطيني والإجماع الدولي بدعمه وإزالة معظم ألفاظ كيسنجر وبداية الحوار الفلسطيني الأمريكي.

كما سنستعرض في النهاية استخلاصاً للتوقعات المحتملة في إطار القوانين التي تحكم آلية اتخاذ القرارات الأمريكية والأخ بعين الاعتبار المتغيرات التي فرضت نفسها على أرض الواقع الساسية المحلي والدولي.

هوامش

46. كزافييه بارون الفلسطينيون شعبا دار الكتب - بيروت 1978 ص 165
47. وثائق فلسطينية: ص 364.
48. جون افريك: حزيران 1969.
49. الإيكونوميست: 19 تموز 1969.
50. عبد الرحمن غنيم الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية، دار فلسطين العربية 1974.
51. وليم كوانت عقد من القرارات ص 120.
52. طلال سلمان الصياد 18 - 26 شباط 1971.
53. عبد الرحمان غنيم: المصدر السابق.
54. المصدر السابق
55. المصدر السابق
56. محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981 ص 436.
57. المصدر السابق: ص 436 - 437.
58. وثائق فلسطين: مصدر سابق ص 383.
59. محمود رياض: مصدر سابق ص 510.
60. المصدر السابق: ص 512.
61. المصدر السابق: ص 511.
62. المصدر السابق: ص 513.
63. المصدر السابق: ص 514.
64. سيروس فانس خيارات صعبة المركز العربي للمعلومات بيروت 1982 ص 9.